http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1605) السنة السابعة -السبت (12) ايلول 2009

كتابة على الحيطان

الصحفي وحرية التعبير

عامر القيسي

شهد الواقع الاعلامي بعد سقوط الدكتاتورية في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ تحولا ستراتيجيا مهما في الاهداف والآليات والوسائل وحرية التعبير. وهو جو خلقته التحولات الجديدة لنمط واسلوب العلاقة بين الصحافة ، باعتبارها جهة رقابية شعبية، والحكومة ، باعتبارها جهة قائمة بالخدمة العامة للجمهور. وعلى اساس هذه العلاقة الجديدة بنيت تصورات وافكار وممارسات جديدة لوسائل الاعلام التي انطلقت من دائرة الواحد الى دائرة التعدد.

الاستطلاع حاول ان يرصد انعكاسات الحالة الجديدة فيما يخص تحديدا حرية القول ومساحته وعوائق انطلاقه الى فضاء الحرية الحقيقية الملتزمة بمستقبل العراق الديمقراطي القادم. وقد اتضح من الاستطلاع الذي شمل النخبة الاعلامية، ان الجو العام لممارسة الحريات الصحفية، هو جو مشجع وقاعدة مقبولة لتأسيس تقاليد حقيقية لحرية القول الصحفي وفضاءاته المتنوعة، رغم ان رواسب ومخاوف الماضي، في جمهورية الموت وقص الالسن وتكسير الاصابع والاقلام، مازالت حاضرة وبقوة في عقلية الكثير من الاعلاميين الذين لم يستوعبوا بعد المتغيرات التي حصلت، ليس في الحياة الاعلامية فقط وانما في مجمل انشطة الحياة العراقية. كما ان جوّانية الخوف من الآخر، الذي تعدد، مازالت حاضرة ايضا،وهي صراحة مخاوف الى حد ما مبررة، بسبب ماتعرضت له شريحة الاعلاميين من عمليات تهديد وخطف وقتل، فهذه الشريحة قدمت من الضحايا اكثر مما قدمته بقية شرائح الانتجلسيا العراقية منذ سقوط سلطة الاستبداد حتى الآن.

والحالة الايجابية هي ان نسبة عالية من الصحفيين لم تعد تكترث كثيرا بصاحب العمل او انها تمارس حرية التعبير تحت هاجس الخوف من البطالة بسبب افتراق الرؤية السياسية أو اختلافها مع صاحب المشروع الاعلامي أو مموله أو حتى رئيس التحرير.

المقارنة بين المشهدين الاعلاميين قبل وبعد التاسع من نيسان على ضوء معطيات الاستطلاع المنشور في هذه الصفحة، تشير الى المسافة الفاصلة والنوعية بين ماكان وما هو كائن وماسيكون عليه هذا المشهد في المستقبل، فيما لو نشطنا عوامل ومحفزات العناصر الايجابية وفق معايير مهنية وقانونية حقيقية وفاعلة، من طراز النضال من اجل تشريع واصدار قانون لحماية الصحفيين، ليس القانون البائس المعروض الآن، قانون يقوم على معطيات واقعية جريئة ومدروسة وقابلة للحياة. وهذه المعطيات متوفر اغلبها في الرغبة الحقيقية بالعمل في اجواء حرية اعلامية نوعية، وفي الجرأة التي تحلى بها الكثير من الصحفيين،والتي دفع البعض من زملائنا حياتهم ثمنا لممارستها في اجواء محاولات هيمنة الافكار الظلامية، واستخدام اقسى اشكال العنف الجسدي والفكري لاجبارهم على التوقف عن قول كلمة الحق والالتزام بالوطنية الحقيقية الصادقة.

لاوهم لدينا بان الواقع الاعلامي الحالي هو الواقع المطلوب أو المفترض الذي نسعى اليه، لكننا نستطيع ان نؤشر بكل قوة وثقة، ان الحجر الاساس لتأسيس الاعلام المرتجى قد وضع، وان المطلوب تطوير هذا المنجز وحمايته وصولا لتأسيس تقاليد صحفية مهنية وسياسية معا، قائمة على روح الديمقراطية التي تتيح فعلا لوسائل الاعلام المختلفة ان تتحول، وبكل قوة الى سلطة رابعة، تساهم بفعالية في بناء التجربة العراقية الجديدة، التي يعتقدها البعض وهما من الاوهام، كما هو حال اوهامهم البائسة والمتمثلة في العودة الى صحافة الصوت الواحد والقلم الواحد والفكر الواحد.

في استبيان لـ(مركز المدى لاستطلاعات الرأي العام) شمل ١٢١ عينة:

حرية الصحافيين بين القناعات والضغوطات والرقابات المتنوعة

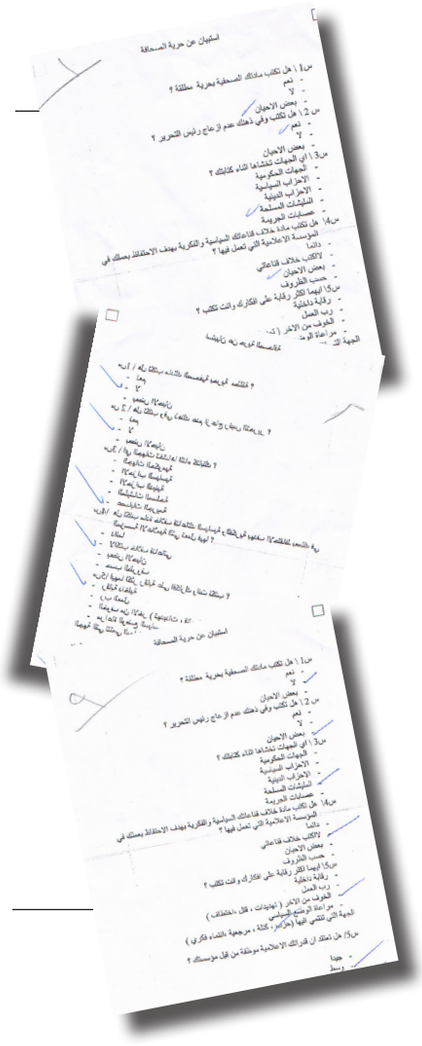

بعد سقوط الدكتاتورية في ٢٠٠٣/٤/٩، انفتحت امام الاعلام العراقي فرص ذهبية لاعادة تشكيل نفسه وفق معطيات الواقع الجديد. وهو تشكيل اندمجت فيه اساليب العمل الاعلامي خارج العراق، والتي كانت متحررة من ضغوطات سلطة الاستبداد وخطوطها الحمر واساليب العمل التي كانت خاضعة لآلية تدمير كل اشكال التفكير الحر المستقل. وقد واجه الطرفان وضعا جديدا واستثنائيا في طريقة التعامل مع الانفتاح شبه الفوضوي لحرية التعبير في الرأي والفكر والترويج لهما بلا حدود ولا تابوات بما في ذلك التي مازالت تتحكم بعقلية ادارة العمل الاعلامي في الوطن العربي.

على هذه القاعدة الجديدة لعمل الاعلامي في العراق نظم مركز المدى لاستطلاعات الرأي العام، استبيانا شمل ١٢١ اعلاميا عراقيا من مختلف الاتجاهات الفكرية والتوجهات السياسية والايديولوجية، الليبرالية منها واليسارية، الدينية المغلقة والشيوعية لتأشير المساحة التي تتحرك فيها حرية التعبير الصحفي بين النخبة الاعلامية. وقد تضمنت استمارة الاستبيان ستة اسئلة ضم كل سؤال عدة اختيارات لمنح المستبينين امكانية الاجابة بشكل دقيق وصريح وشفاف.

٤٠% يكتبون بحرية مطلقة ومثلهم بعض الاحيان والنسبة نفسها لاتكترث بقناعات رئيس التحرير.

٣٩% يخشون الاحزاب الدينية و٢٤% الميليشيات المسلحة و١٨% الاحزاب السياسية و١٠% الجهات الحكومية و٩% عصابات الجريمة.

٦٤% لايكتبون خلاف قناعاتهم و١٩% بعض الاحيان و١١% حسب الظروف و٦% دائما.

٣٨% يخشون رقابة الآخر و٣٥% يمارسون الرقابة الداخلية و٧% يكتبون تحت هاجس الخوف من رب العمل.

السؤال الاول: الحرية المطلقة

وهو السؤال الخاص باطلاقية حرية الكتابة والتعبير لدى الصحفي العراقي، وقد تضمن السؤال ثلاثة اختيارات للاجابة وهي (نعم، لا، بعض الاحيان) وكانت نتيجة الاجابة على هذا السؤال على الشكل التالي:

٤٨ مشاركا من العينة موضوع الاستبيان اختارت الاجابة ب (نعم) وقد بلغت نسبتها ٤٠٪، فيما بلغ عدد الذين اختاروا اجابة (لا) ٢٥ مشاركا وقد بلغت نسبتهم ٢٠٪ بينما بلغ عدد الذين اختاروا الاجابة ب(بعض الاحيان) ٤٨ مشاركا وقد بلغت نسبتهم ٤٠٪ ٤٧ مشاركا، فيما بلغ عدد الذين يخشون الميلشيات المسلحة ٢٩ وقد بلغت نسبتهم من العينة ٢٤٪ ، فيما بلغت نسبة الصحفيين الذين يخشون الجهات الحكومية ١٠٪ وقد بلغ عددهم من العينة ١٢ مشاركا، اما عدد الذين يخشون من عصابات الجريمة فقد بلغ ١١ مشاركا وقد بلغت نسبتهم من العينة ٩٪.

> **ان اطلاقية حرية الكتابة والتعبير قد أخذت مساحة واسعة بين الـ(نعم) و(بعض الاحيان) بلغت نسبتها ٨٠٪ من العينة مدار الاستبيان، وهي نسبة عالية اذا ما قورنت مع اية مساحة متاحة لاي اعلامي في عالم صحافة الوطن العربي بما في ذلك الدول التي تتمتع برصانة مهنية وتقاليد صحفية عريقة.**

وهذا يعني ان اطلاقية حرية الكتابة والتعبير قد أخذت مساحة واسعة بين ال(نعم) و(بعض الاحيان) بلغت نسبتها ٨٠٪ من العينة مدار الاستبيان، وهي نسبة عالية اذا ما قورنت مع اية مساحة متاحة لاي اعلامي في عالم صحافة الوطن العربي بما في ذلك الدول التي تتمتع برصانة مهنية وتقاليد صحفية عريقة.

السؤال الثاني: ازعاج رئيس التحرير

وهو السؤال المتعلق بما اذا كان الصحفي عندما يكتب يفكر في ان كتاباته ربما تزعج رئيس تحرير المطبوع الاعلامي الذي يعمل فيه، وتضمن السؤال ثلاثة خيارات ايضا وهي (نعم، لا،بعض الاحيان). وكانت نتيجة الاجابة على هذا السؤال على الشكل التالي:

٤٠ ٪ من العينة اجابت بـ(لا) اي انها تكتب دون ان تفكر في ازعاج رئيس التحرير وكان عددهم من العينة ٤٨ مشاركا. فيما بلغ عدد الذين يكتبون ويخشون ازعاج رئيس التحرير ٤٢ صحفيا من المشاركين في الاستبيان وقد بلغت نسبتهم ٣٥٪ . بينما بلغ عدد الذين اختاروا جواب (بعض الاحيان) ٣١ من المشاركين وقد بلغت نسبتهم ٢٥٪.

ان نسبة ٤٠٪ من الاعلاميين الذين لايعيرون كثير اهتمام لازعاج رئيس التحرير، رغم ان مصدر رزقهم من رئيس التحرير هذا، تدل على جرأة هذه النسبة في طرح وجهات نظرها، واذا اضفنا اليهم نسبة الـ٢٥٪ ممن اختاروا اجابة (بعض الاحيان) نكون قد حصلنا على نسبة عالية من الصحفيين الذين لايخشون في الحق لومة لائم، ولايعيرون كثير اهتمام لاملاءات رئيس التحرير التي تتقاطع مع قناعاتهم، رغم احتمال،ان يكون ثمن موقفهم، هو فصلهم من العمل وبالتالي فقدانهم مصدر رزقهم.

السؤال الثالث: اية جهة تخاف؟

وهو السؤال المتعلق بالجهة التي يخشاها الصحفي في ذهنه حين يكتب مادته، وقد احتوى السؤال عالى الخيارات التالية: (الجهات الحكومية، الاحزاب السياسية، الاحزاب الدينية، الميليشيات المسلحة، عصابات الجريمة) وكانت نتيجة الاجابة على الشكل التالي:

٣٩٪ من العينة يخشون الاحزاب الدينية عند كتابتهم موادهم وقد بلغ عددهم ٤٧ مشاركا، فيما بلغ عدد الذين يخشون الميلشيات المسلحة ٢٩ وقد بلغت نسبتهم من العينة ٢٤٪ ، فيما بلغت نسبة الصحفيين الذين يخشون الجهات الحكومية ١٠٪ وقد بلغ عددهم من العينة ١٢ مشاركا، اما عدد الذين يخشون من عصابات الجريمة فقد بلغ ١١ مشاركا وقد بلغت نسبتهم من العينة ٩٪.

> **الجهات الحكومية لم تعد مصدر خوف اساس بالنسبة للصحفي حين يرغب في التعبير عن آرائه، وهو على الضد تماما من مرحلة ماقبل سقوط الدكتاتورية، عندما كانت الحكومة باجهزتها الرقابية هي السيف المسلط على قلم وافكار وتعبيرات الصحفي الحكومي والذي لم يكن يوجد غيره. وقد برزت قوى اخرى بديلة عن الحكومة والتي تقوم بدورها الرقابي والقمعي وان لم يكن معلنا.**

وهذا يعني عمليا ان الجهات الحكومية لم تعد مصدر خوف اساس بالنسبة للصحفي حين يرغب في التعبير عن آرائه، وهو على الضد تماما من مرحلة ماقبل سقوط الدكتاتورية، عندما كانت الحكومة باجهزتها الرقابية هي السيف المسلط على قلم وافكار وتعبيرات الصحفي الحكومي والذي لم يكن يوجد غيره.

وقد برزت قوى اخرى بديلة عن الحكومة والتي تقوم بدورها الرقابي والقمعي وان لم يكن معلنا. ان نسبة٣٩٪ التي تخشى بطش الاحزاب الدينية تعكس واقعا مؤسفا ومعارضا تماما لمشاريع بناء العراق الديمقراطي، واذا اضفنا لهذه النسبة نسبة ال٢٥٪ الذين يخشون بطش الميليشيات المسلحة لو انهم عبروا عن ارائهم بوضوح وصراحة، نكون صراحة بحاجة الى وقفة ومراجعة لواقع الممانعات والخطوط الحمر الكثيرة والتي تحد كثيرا من او تقلص من مساحة الحرية الصحفية التي اتيحت للصحافيين بعد سقوط الدكتاتورية في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣.

السؤال الرابع: خلاف القناعة

وينص السؤال على: هل تكتب مادتك الصحفية خلاف قناعاتك السياسية والفكرية بهدف الاحتفاظ بعملك في المؤسسة الاعلامية التي تعمل بها ؟

وقد تضمنت الاجابة اربعة خيارات هي (دائما، لاكتب خلاف قناعاتي، بعض الاحيان، حسب الظروف) وكانت نتائج الاجابات على الشكل التالي: اختار ٦٤٪ من العينة المستبينة خيار (لاكتب خلاف قناعاتي) وقد بلغ عددهم ٧٧ مستبينا. فيما اعرب ٢٣ من العينة ونسبتهم ١٩٪ عن انهم يكتبون موادهم الصحفية خلاف قناعاتهم (بعض الاحيان). اما نسبة الذين يخالفون اراءهم في الكتابة (حسب الظروف) فقد بلغت ١١٪ وكان عددهم ١٤ مستبينا من العينة مدار الاستبيان. فيما فضّل ٧ فقط من العينة ان يكتبوا (دائما) خلاف قناعاتهم السياسية والفكرية وقد بلغت نسبتهم ٦٪ فقط.

ان ارتفاع نسبة الذين لايكتبون خارج اطار قناعاتهم الفكرية والسياسية يعبر عن منتجين للوضع الاعلامي الجديد في العراق وحال حرية التعبير عن الافكار. المنتج الاول، هو التأسيس لتقليد احترام الآراء الخاصة ونموها في جو سليم وديمقراطي لايفرض على الآخرين وجهات النظر الجاهزة، في لعبة التفاف على الديمقراطية، للوصول الى هدف استبدادي بحلته الجديدة ! المنتج الثاني، هو، اتساع مساحة الاختلاف وحضوره باعتباره جزءا من الفضاء العام واختلافات توجهات الرأي العام.

السؤال الخامس: الاكثر رقابة

وكان نص السؤال هو : ايهما اكثر رقابة على افكارك وانت تكتب مادتك الصحفية ؟ وتضمن السؤال اربعة خيارات هي)رقابة داخلية، رب العمل، الخوف من الآخر، مراعاة الوضع السياسي).

وقد اجاب ٣٨٪ بان الرقابة الاقوى هي الخيار الثالث (الخوف من الآخر ويتضمن، تهديدات، قتلا ، اختطافا) وقد بلغ عددهم من المستبينين ٤٦ مستبينا. فيما فضّل ٣٥٪ من العينة الخيار الاول (رقابة داخلية) وقد بلغ عددهم من المستبينين ٤٣ مستبينا. اما الذين اختاروا اجابة (مراعاة الوضع السياسي) فقد بلغ عددهم ٢٣ مستبينا وكانت نسبتهم ١٩٪. فيما بلغت نسبة الذين يكون الرقيب الاقوى على افكارهم وكتاباتهم (رب العمل) ٧٪ وكان عددهم من العينة المستبينة ٩ مستبينين فقط.

الخوف من الآخر في التعبير عن الرأي، شكّل حاضنة خاطئة للبناء الجديد، وهو ربما يكون انتقالا جوانيا من مخاوف العهد الماضي، وربما هو شعور خلقته الاحترابات الداخلية، التي افرزت نوعا من التصفيات الفكرية و ا لسيا سية التي تركت آثارها على الجو الصحفي العام، وعلى اعتبار الآخر مشروعا للنقض والتصفية والغاء الآخر.

> **ان نسبة النصف الذين اعتقدوا ان قدراتهم الاعلامية مستثمرة بدرجة وسط، تؤكد حقيقة ان المؤسسات الاعلامية بحاجة الى اعادة النظر في برامجها التأهيلية أو استثمار برامج التأهيل، التي تتبناها منظمات المجتمع المدني العراقية والدولية، لرفع مستوى العاملين فيها من الناحية المهنية والوظيفية**

ورغم انخفاض نسبة تأثير الرقابة الداخلية الا انها ما زالت فاعلة في آلية انتاج الافكار وتسويقها أو التمويه عليها! ومازالت تشكل عائقا امام الانفتاح الحر للآراء والافكار في الفضاء الجديد، وما زالت عبئا على البنية السايكولوجية للصحفي والاعلامي، بل على المطبوع نفسه واحترازات محاربته وتسويقه، اي ان الرقابة الداخلية ليست موقفا فرديا، بقدر ما هي نهج (احترازي) لمواصلة تسويق الافكار في فضائها الجديد، او هي احتيال مقبول على الممانعات المكشوفة والسريّة !

السؤال السادس :استثمار القدرات

وينص السؤال على:هل تعتقد ان قدراتك الاعلامية موظفة من قبل مؤسستك؟ وتضمن السؤال ثلاثة اختيارات هي (جيد، وسط، باهمال).

فقد أكد ٥٠٪ من المشاركين في الاستبيان ان قدراتهم مستثمرة من قبل المؤسسة الاعلامية التي يعملون فيها بدرجة (وسط) وقد بلغ عددهم من العينة ٦١ ، فيما بلغ عدد الذين اعتقدوا ان قدراتهم مستثمرة بشكل جيد ٤١ مستبينا وقد بلغت نسبتهم ٣٤٪، اما عدد الذين اعتقدوا بان قدراتهم المهنية مهملة فقد بلغ ١٩ مستبينا وكانت نسبتهم من العينة ١٦٪.

ان نسبة النصف الذين اعتقدوا ان قدراتهم الاعلامية مستثمرة بدرجة وسط،تؤكد حقيقة ان المؤسسات الاعلامية بحاجة الى اعادة النظر في برامجها التأهيلية أو استثمار برامج التأهيل، التي تتبناها منظمات المجتمع المدني العراقية والدولية، لرفع مستوى العاملين فيها من الناحية المهنية والوظيفية لتقديم خدمات اعلامية افضل للجمهور، فضلا عن، الارتقاء بمستوى الاداء العام للمطبوع الاعلامي شكلا ومضمونا، بما يؤمن المصداقية والشفافية والجرأة والمهنية في الطروحات المطروحة في السوق الاعلامية.